

في الواجهة

## ابراهيم: إشارات إيجابية لكن التفاوض بطيء جداً

كيف يراه المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم مشهد الاستقرار الامني الذي يختلط بالسياسة؟ يعوّل على الحوارات ويجدها مستمرة ما يجعل الهدوء على الصورة التي يتوخاها المتحاورون منه اختلفوا وواجهوا

### نقولاً ناصيف

لا يزال ملف التفاوض في خطف العسكريين لدى التنظيمات التكفيرية بين ايدي المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم، الا ان التفاوض يسير ببطء يكشف عن وجود وسيط جديد وجدي سوى اولئك الذين ينسبون الى انفسهم هذا الدور، ويناقد مع اقتراحات وشروط متبادلة، يلاحظ ان في وسع الوسيط الاضطلاع بالمهمة. بيد ان اللواء ابراهيم يبدي قلقه من بطء حركة التفاوض، من دون ان يخفي ان لا ضمانات لحياة العسكريين المخطوفين. للاستقرار الامني دوافع مبررة تدعه يستمر ثمره تلاحق تطورات امنية اخيرة من طرابلس الى جبل محسن الى سجن رومية الى الخطة الامنية في البقاع الشمالي. يقول: «الامن سياسي اولاً واخيراً. على صورة المناخ السياسي تتضح معالم الامن وعناصره، فينعكس

هناك وسيط جدي يعرف نفسه جيداً، يجلس معنا ونسمع منه اقتراحات وطلبات

على الارض، على الاقل في ما يتصل بمشكلاتنا الداخلية من دون ان يكون نتيجة ارتدادات خارجية. ذهب وزير الداخلية الى جبل محسن ثم غبطة البطريرك الراعي. لو لم يكن هناك مناخ سياسي مؤات لما كان في الامكان ابصار هاتين الزيارتين. كذلك الامر بالنسبة الى المنطقة نفسها التي اظهرت استعدادها، من ضمن هذا المناخ، لاستقبال هذه الشخصيات. الامن اذاً سياسي. يستقر الوضع

مقدار استقرار الخطوات السياسية وتقدمها. لم يكن في الامكان قبل الآن ايجاد حل لسجن رومية على غرار ما حصل أخيراً. كذلك حال طرابلس. لو لم يكن هناك توافق سياسي لما نفذت الخطة الامنية، وطويت صفحة جولات الاشتباكات بين احياء المدينة مع دخول الجيش الى باب التبانة. لو لم يحظ الجيش بغطاء سياسي من الاطراف جميعاً لما اقدم على خطته الامنية. موضوع عرسال وجرودها مماثل، مرتبط بدوره بالتوافق السياسي. برز أخيراً الكلام على مخيم عين الحلوة والوضع فيه، وكشف وزير الداخلية ان المعالجة ليست في نطاق خطة امنية، وانما بالتواصل والتنسيق مع القوى الفلسطينية التي يقضي ان تطلع، هي قبل سواها، بدورها وواجباتها داخل المخيم. وهو ما كنا باشرناه لأشهر خلت، وأوجدنا نواة قوة امنية فلسطينية داخل المخيم من 150 عسكرياً فلسطينياً من التنظيمات المختلفة، طبعاً باستثناء الذين يصنفون انفسهم خارج هذا الاجماع، وهم المتطرفون الاسلاميون، تتولى مهامها داخل المخيم بالتنسيق مع الدولة اللبنانية والاجهزة الامنية. نأمل في تعميم هذه التجربة على سائر المخيمات، الا ان المطلوب تفعيله واثبات جدواه داخل مخيم عين الحلوة بداية، وهو ما نعمل عليه. كلما تقدم الاستقرار السياسي واكبه الاستقرار الامني، ما خلا ارتدادات ما يجري في سوريا والعراق وتداعيات احداث المنطقة علينا. في هذه المسألة بالذات نحن متلقون اكثر منا فاعلين، في موقع رد الفعل وليس الفعل، وتحاول المواجهة بالجهد الاقصى المتوافر لدينا. اما السيطرة على الخلل الامني في الداخل فهو مسؤوليتنا المباشرة ويسهل كلما ظلله التوافق السياسي. سنة 2015 لن تكون افضل من سنة 2014، لكنها لن تكون أسوأ. الوضع سيراوح مكانه». هل يثق بمناخ الاستقرار الامني وثباته؟ يجيب: «ليس ثابتاً ولكنه متين الى حد ما، ومرتب بالتوافق والحوار السياسي الدائر، ما قلل من وطأة التشنج. علينا اولاً تعريف المشكلة القائمة، وهي بصراحة مشكلة سياسية سنوية. شيوعية تنعكس على الارض اضطرابات امنية.



الامت في لبنان سياسي اولاً واخيراً

الحلوة مصدر قلق للاجهزة الامنية؟ يقول اللواء ابراهيم: «لا شك في ان الخارجيين على القانون والهاربين من السلطة يتجمعون في المخيم، ما يتسبب بقلق الدولة والاجهزة الامنية. ارتداداته لا تقتصر على افتعال اضطرابات امنية فحسب، بل ايضا على القضية الفلسطينية في ذاتها، لاننا نعرف جميعاً ان المخيم هو عاصمة الشتات في العالم، وارتبط ايضا بحق العودة للفلسطينيين. ما داموا في ظل هذا الواقع، يطالبون بلا توقف بحق العودة. اما ان يكون هناك تفكير بتكرار تجربة نهر البارد وضرب المخيم، وتشتيت السكان المقيمين فيه وادخالهم من ثم في قلب النسيج الاجتماعي اللبناني، فإن ذلك يؤدي حتماً الى اهدار حق العودة والقضية الفلسطينية التي هي بوصلتنا. المؤسف ان المخيم يحول نفسه ملجأ للخارجيين على القانون. بعض الفلسطينيين يقولون انهم لا يملكون القدرة. قد يكون صحيحاً انهم لا يملكون القدرة على ان يكونوا في منزلة الدولة، لكنهم يملكونها لتنظيف المخيم من الخارجيين على القانون والمطلوبين. اذاً لم يكن في وسعهم تسليمهم الى السلطات الرسمية، والاحراج الذي يتسبب به انسجام بعضهم مع الافكار التي يقول بها المطلوبون والهاربون من العدالة، في امكانهم في احسن الاحوال عدم السماح لهم باللجوء الى المخيم وتحويله بؤرة لهم. أعرف ان لديهم القدرة على منع دخولهم اليه. على اي حال التواصل اللبناني - الفلسطيني قائم على المستويات كلها للحيلولة دون اي توتر». يُسأل المدير العام للامن العام عن

مصير العسكريين المخطوفين لدى التنظيمات التكفيرية، العالقين تقريباً بين السماء والارض، بين الحياة والموت؟ يقول: «مشكلتهم لا تتطلب توافقاً على حلها - وهذا حاصل - بل توافق على عدد من النقاط. اعتقد انها في جزء كبير منها على السكة الصحيحة لحلها، انما خطواتها التي اجدتها بطيئة، بل ابطأ مما يجب. قد يُعزى الامر الى الطقس والظروف المناخية الصعبة، وعدم تمكن الوسطاء من التوجه الى الجرد والتواصل مع المسلحين هناك. ان من غير الممكن ادارة التفاوض عبر الهاتف، بل يجري مع وسطاء يتنقلون بين الاطراف المعنية». أين أصبح المفاوضات الرسمي الفعلي؟ يضيف: «هناك تكليف واضح ورسمي وصريح من مجلس الوزراء، وعلى لسان رئيس الحكومة وكذلك الوزراء المعنيين بدءاً بوزير الداخلية، ان المفاوضات الرسمي هو المدير العام للامن العام. اما الوسطاء، فهناك كثيرون يدعون هذا الدور. نحن غير معنيين بتحديد الوسيط. ثمة وسطاء يترددون علينا وتحدث معهم في الامر، وهم المعنيون بالمهمة. لسنا في طور الدخول في نزاع او مناقشة مع احد. الوسيط يعرف نفسه جيداً، وهو الذي يجلس معنا ونسمع منه اقتراحات وطلبات ويحمل منا اليهم اقتراحات وطلبات ايضا. هل هناك وسيط حقيقي جدي غير احمد الخطيب الذي تنحى؟ يقول اللواء ابراهيم: «طبعاً، طبعاً. انه موجود. الى الآن لا يزال قادراً على الاضطلاع بالدور المطلوب منه. الا ان النتائج رهن تطور المفاوضات». ماذا عن زيارته دمشق أخيراً، وهي الثانية في فترة وجيزة؟ يقول: «الزيارة السابقة ارتبطت بملف العسكريين المخطوفين. اما الزيارة الاخيرة فكان عنوانها اجراءات العبور الجديدة عند الحدود التي اتخذتها السلطات اللبنانية. أستطيع القول ان الزيارة كانت ايجابية لايضاح هذه الاجراءات للسلطات السورية، بتكليف من الحكومة اللبنانية. شرحت لهم الاجراءات، والوضع يشق طريقه الى حل المشكلة التي لم تحل جزئياً بعد. اعربوا عن وجهة نظرهم، وهم متفهمون الموقف، لكنهم تحفظوا عن الطريقة التي اتخذت فيها الاجراءات ويرون فيها مشكلة». هل يخشى على حياة العسكريين المخطوفين؟ يضيف: «من المؤكد انهم في خطر بعدما نفذت تهديدات سابقة. المشكلة مفتوحة على كل الاحتمالات، الا اننا نقوم بواجباتنا بما يحفظ امن العسكريين، ولا يفرط بسيادة الدولة. لا ضمانات بعدم التعرض لهم. ما يقلقني في ملف العسكريين التنافس والمزايدة عليه في ما بين الخاطفين انفسهم. نحن جاهزون للمقايضة تحت سقف القانون، ويبدو ان ثمة اشارات ايجابية من جانب الخاطفين لحل الموضوع. ليست اشارات جديدة، ونعمل على اقتراحات وشروط وشروط مضادة، ونأمل في ان تبلغ خواتيمها السعيدة. لا تمت هذه الاقتراحات والشروط بصلة الى كل ما كان اثير سابقاً. الشروط رهن تكتم المفاوضات».

## Buy & Sell

CONTACT US ON  
71 - 803 888  
01 - 803 805  
info@promo-properties.com

**PROMO**  
PROPERTIES